مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية

تم استلامه في تاريخ ٢٠١٨/٤/٢٨م تاريخ القبول في ٢٠١٨/٧/١٤م

التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثره على الميزان التجاري اليمني

د/هارون محمد إسماعيل الجوفي

أستاذ إدارة المشروعات المساعد

كلية العلوم الإدارية/جامعة تعز

الملخص

إن تقييم الوضع الراهن للتبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة مدى تأثير ذلك التبادل على الميزان التجاري اليمني؛ له أهمية في رسم السياسات المستقبلية للتجارة الخارجية بين تلك الدول وبما يعزز دورها في الاقتصاد اليمني.

تناقش هذه الدراسة التطور الزمني لحجم التبادل التجاري ومؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٩٩– ٢٠١٤م، كما تسعى هذه الورقة إلى دراسة مدى تأثير ذلك التبادل على الميزان التجاري اليمني.

تحقيقًا لهذه الغاية؛ استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة ١٩٩٩– ٢٠١٤م، واستخدم الأسلوبين الوصفي التحليلي، والكمي في توصيف البيانات وتحليلها وقياس بعض المؤشرات عند تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات المرتبطة بالتبادل التجاري في الصورتين الخطية ونصف اللوغاريتمية، وتقدير معامل عدم الاستقرار لمؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية: التبادل التجاري، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، الأهمية النسبية، التطور الزمني، معامل عدم الاستقرار.

Trade Exchange of the Republic of Yemen with the GCC States and its Impact on Yemen's Balance of Trade

Prof. Asst. Haroon Mohammed Esmail Al-Jawfi
Professor Assistant in Projects Management
Administrative Sciences Faculty/ Taiz University

Abstract

Assessment of the current status of Yemen's trade exchange with the GCC States and understanding the impact of such exchange on Yemen's balance of trade is significant in shaping the future policies of foreign trade between these countries and in a way enhancing their role in the economy of Yemen.

This study discusses time series of the volume of exchange and the indicators of foreign trade between the Republic of Yemen and the GCC States during the period between 1999-2014. This paper also investigates the impact of this exchange on Yemen's balance of trade.

To achieve this objective, the study utilizes annual data for time series during the period between1999-2014. The study uses descriptive, analytical, and quantitative approaches in performing data characterization, analysis, and measurement of some indicators when computing the trend equation of time series for the most important variables associated with trade exchange in linear and semi-logarithmic line charts, and identifying instability factors of Foreign trade between the Republic of Yemen and the GCC States.

Keywords: *trade exchange, balance of trade, exports, imports, materiality, time series, instability factors*

المقـدمـة

يُعتبر الميزان التجاري من أهم الأقسام الرئيسة لميزان المدفوعات للدول وكأحد المؤشرات الاقتصادية الكلية الذي من خلاله يستدل على مدى حجم التجارة ونموها، ويمثل الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي أحد الأهداف الرئيسة لتعزيز علاقة التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي والعمل على معالجة الاختلالات التي من شأنها التسريع بعجلة التطور الاقتصادي وتقوية روابط العلاقة بين الجمهورية اليمنية وتلك الدول مما يعمل على تعزيز القدرة على مواجهة مخاطر العولمة ومحاولة العمل على تحسين الوضع الاقتصادي اليمني من خلال تعزيز دور الصادرات اليمنية في تحسين وضع الميزان التجاري البيني مما يعكس نفسه إيجابًا في تحسين الوضع الاقتصادي في اليمن، وبالتالي خلق الظروف الملائمة لانضمام الجمهورية اليمنية لهذا المجلس والسير قدمًا نحو المزيد من الانجازات الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية ودول الخليج والجزيرة بما من شانه أن يؤدي إلى بناء سوق مشتركة لدول المنطقة، تكون كنواه وركيزة أساسية لتعزيز التضامن العربي وبناء تكتل اقتصادي على مستوى دول المنطقة العربية بأجملها.

ولهذا فإن هذه الدراسة تستعرض واقع التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وسبل تنميته من خلال عدة نقاط توفر المؤشرات الكلية وقياس التطور الزمني ومعاملات الاستقرار لهذا التطور خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

مشكلة البحث

خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين سعت الجمهورية اليمنية نحو تعزيز علاقة التبادل التجاري مع دول العالم والتكتلات الدولية لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الجمهورية اليمنية ظلت تحقق عجز دائم ومستمر في ميزانها التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد بلغ متوسط العجز السنوي حوالي (٣٦١.٤) مليار ريال خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، بناءً على ذلك يحاول الباحث تشخيص واقع تلك العلاقات التجارية بينهما من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما واقع التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٩٩-2014م؟
- ما اتجاه تطور علاقات التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي؟

أهداف البحث

تمثل الأهداف الرئيسة للبحث في النقاط الآتية:-

– دراسة الوضع الراهن للتبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي

– دراسة التطور الزمني لمؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

– قياس معاملات عدم الاستقرار لمؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا الدراسة من خلال التعرف على حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي لمعرفة مدى تأثير ذلك التبادل على الميزان التجاري اليمني؛ والعمل على رسم السياسات المستقبلية للتجارة الخارجية بما يعزز دورها في الاقتصاد اليمني.

إطار الدراسة

يشكل الاقتصاد اليمني واقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية العلاقات والموارد والاستثمار والتجارة الخارجية الإطار الموضوعي لهذا البحث، كما تشكل الفترة (١٩٩٩–٢٠١٤م) الإطار الزمني له.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

لقد اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي، والكمي؛ حيث استخدم الأسلوب الوصفي التحليلي في توصيف البيانات وتحليل واقع التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، بينما استخدم الأسلوب الكمي في قياس بعض المؤشرات وهي:

١– تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات المرتبطة بالتبادل التجاري في الصورتين الخطية ونصف اللوغاريتمية كالآتي:

أ– الصورة الخطية:

$$Y=a+ bX$$

ب– الصورة نصف اللوغاريتمية:

$$\log Y=a+ bX$$

حيث أن:

Y: تعبر عن المتغير موضع الدراسة.

X: تعبر عن الزمن.

٢– تقدير معامل عدم الاستقرار

معامل عدم الاستقرار عبارة عن الانحراف النسبي في القيمة الفعلية للمتغير (Y) والقيمة التقديرية ($\hat{Y}$) ونسبته إلى القيمة التقديرية؛

$$\frac{|Y-\hat{Y}|}{Y} * 100$$

٣- تقدير اتجاه زمني عام لمعامل عدم الاستقرار للمتغيرات المرتبطة بالتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، لمعرفة معامل عدم الاستقرار لهذه المتغيرات متناقص أم متزايد وهل هذا التناقص أو التزايد معنوي إحصائيًا.

وقد تم الاعتماد على المصدر الثانوي للبيانات والمتمثلة بالتقارير والأبحاث والإحصاءات والنشرات الرسمية التي تصدرها الجهات الرسمية والدولية مثل البنك الدولي، والجهاز المركزي للإحصاء، وكذلك المجلس الأعلى لتنمية الصادرات في اليمن، وتقارير مركز تنمية الصادرات السعودية ذات العلاقة بالموضوع .

أولًا: الوضع الراهن للتجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

تعرض الدراسة بعض المؤشرات الكمية التي توضح واقع التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤م)، من خلال دراسة الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، واستعراض واقع الميزان التجاري، إضافة إلى تطور درجة الانكشاف الاقتصادي اليمني على النحو الآتي:

١- الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي:

انحصر حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (١١٧) مليار ريال عام ١٩٩٩م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (١٣٢٦) مليار ريال عام ٢٠١٣م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٥٩٤) مليار ريال خلال فترة الدراسة.

جدول (١) الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون للفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[١]

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي التبادل التجاري لليمن	التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون	% التبادل من الناتج المحلي الإجمالي	% من إجمالي التبادل التجاري	معامل عدم الاستقرار
١٩٩٩	1189.8	693	117	9.8	16.9	15.5
٢٠٠٠	1561	1035	145	9.3	14.0	13.1
٢٠٠١	1895.9	985	169	8.9	17.2	27.3
٢٠٠٢	2150.9	1099	266	12.4	24.2	10.8
٢٠٠٣	2486.7	1358	320	12.9	23.6	12.0
٢٠٠٤	2885.6	1491	295	10.2	19.8	31.3
٢٠٠٥	3646.6	2105	434	11.9	20.6	12.3
٢٠٠٦	4495.2	2513	552	12.3	22.0	1.6
٢٠٠٧	5099.9	2951	777	15.2	26.3	24.0
٢٠٠٨	6072.3	3607	1142	18.8	31.7	65.0
٢٠٠٩	5772.9	3132	736	12.7	23.5	2.9
٢٠١٠	6786.8	3553	917	13.5	25.8	11.4
٢٠١١	6644.7	3561	831	12.5	23.3	6.5
٢٠١٢	6875.3	3936	755	11.0	19.2	20.9
٢٠١٣	7452.7	4454	1326	17.8	29.8	30.0
٢٠١٤	7177.2	4594	718	10.0	15.6	33.9
المتوسط	4512.1	2566.7	593.8	12.5	22.1	19.9

يتضح من جدول (١) أن الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لإجمالي قيمة الناتج المحلي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٨.٩%) عام ٢٠٠١م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (١٨.٨%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي(١٥.٥%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

انحصرت الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي لحجم التبادل الكلي لليمن ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (١٤%) عام ٢٠٠١م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٣٢%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٢٢%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، الأمر الذي قد يتضح معه ضعف الأهمية النسبية لحجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي مقارنًة بحجم التبادل التجاري الكلي لليمن.

ويتضح من جدول (١) أن أكثر الأعوام استقرارًا في حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي كانت ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١١م، حيث قدر معامل عدم الاستقرار حوالي (١.٦)، (٢.٩)، (٦.٥) على الترتيب، في حين قدر معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة حوالي (١٩.٩).

[١]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

جدول(٢): الاتجاه الزمني العام لتطور التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٢]

المتغير	الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون	الخطية	$Y_t = 35.64 + 65.64\ X_t$	0.73	6.2	38.3
	نصف اللوغاريتمية	$LnYt = 4.93 + 0.144\ Xt$	0.82	8	64.4
	معامل عدم الاستقرار	$Yt = 14.65 + 0.619\ Xt$	0.35	0.72	0.51

يتبين من جدول (٢) أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لحجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن هدا يتضح وجود تزايد سنوي لذلك التبادل بلغ حوالي (١٤.٤%) من المتوسط والذي بلغ حوالي (١٦٨.٧) مليار ريال كمتوسط للفترة المعنية.

يتبين من جدول (٢) وجود تزايد سنوي لمعامل عدم الاستقرار (الاتجاه إلى الاستقرار) لحجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي (٠.٦%) لم تثبيت معنويته.

٢- الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب دول مجلس التعاون الخليجي

تركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، بحيث وصل متوسط حجم التبادل التجاري إلى (٤٧٢) مليار ريال خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، أي ما نسبته (٧٧%) من حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي.

[٢]- المصدر: حسبت وجمعت من كتاب الإحصاء أعداد متفرقة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 17.

جدول (٣) الأهمية النسبية للتبادل التجاري حسب دول مجلس التعاون للفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٣]
"القيمة بمليارات الريالات "

السنة	الإمارات		البحرين		السعودية		الكويت		عمان		قطر	
	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
1999	40.6	34.7	0.7	0.6	43.1	36.8	25.7	22.0	6.1	5.2	0.5	0.4
2000	43.4	29.9	0.5	0.3	59.5	41.0	29.0	20.0	12.0	8.3	0.8	0.6
2001	55.2	32.7	3.7	2.2	63.1	37.3	32.4	19.2	14.1	8.3	0.8	0.5
2002	100.3	37.7	7.7	2.9	78.3	29.4	61.7	23.2	17.8	6.7	0.4	0.2
2003	126.1	39.4	0.6	0.2	91.7	28.7	79.8	24.9	20.1	6.3	1.3	0.4
2004	142.9	48.4	0.4	0.1	82.4	27.9	56.6	19.2	12.1	4.1	0.7	0.2
2005	216.7	49.9	1.4	0.3	116.4	26.8	83.7	19.3	13.7	3.2	1.9	0.4
2006	297.0	53.8	1.7	0.3	131.5	23.8	101.5	18.4	16.9	3.1	3.2	0.6
2007	460.9	59.3	2.4	0.3	167.2	21.5	110.0	14.2	34.3	4.4	2.5	0.3
2008	748.3	65.5	2.7	0.2	181.8	15.9	173.2	15.2	32.0	2.8	4.5	0.4
2009	408.5	55.5	2.4	0.3	177.2	24.1	104.3	14.2	39.4	5.4	4.1	0.6
2010	525.9	57.4	6.0	0.7	232.5	25.4	98.3	10.7	47.6	5.2	7.1	0.8
2011	385.8	46.4	3.1	0.4	298.8	36.0	90.2	10.9	42.9	5.2	10.0	1.2
2012	367.4	48.7	3.6	0.5	248.5	32.9	75.5	10.0	53.0	7.0	6.8	0.9
2013	719.2	54.2	79.7	6.0	303.9	22.9	163.0	12.3	47.6	3.6	12.8	1.0
٢٠١٤	308.1	42.9	3.9	0.5	333.5	46.4	13.5	1.9	54.1	7.5	5.3	0.7
المتوسط	309.1	47.3	7.5	1.0	163.1	29.8	81.2	16.0	29.0	5.4	3.9	0.6

يتضح من جدول (٣) أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت مركز الصدارة بين دول مجلس التعاون الخليجي في الأهمية النسبية للتبادل التجاري بينها وبين اليمن، بحيث انحصرت تلك النسبة ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٣٠%) عام ٢٠٠٠م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٦٦%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٤٧%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

تليها المملكة العربية السعودية بمتوسط نسبة بلغت حوالي (٣٠%)، تليها الكويت وعمان والبحرين وقطر بمتوسط نسبة بلغت حوالي (١٦%)، (٥%)، (١%)، (٠.٦%) على الترتيب خلال الفترة المعنية.

ثانيًا: الوضع الراهن للميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي

يمكن دراسة الوضع الراهن للميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة واقع الميزان والأهمية النسبية لمكوناته، على النحو التالي:

[٣]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

١- واقع الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية و دول مجلس التعاون الخليجي

أن الميزان التجاري اليمني حقق عجز دائم ومستمر بلغ في المتوسط حوالي (٣٦١.٤) مليار ريال يمني سنويًا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤م)، وقد انحصر حجم ذلك العجز ما بين الحد الأدنى والذي يُقدر بقيمة سالبة بلغت حوالي (٨٤١.٨) مليار ريال عام ٢٠١٣م، والحد الأقصى والذي يُقدر بقيمة سالبة بلغت حوالي (٨١.٩) مليار ريال عام ١٩٩٩م، الأمر الذي يحتم علينا إيجاد حلول لمعالجة الاختلال المزمن في الميزان التجاري اليمني.

جدول(٤) تطور الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٤]

السنة	الصادرات إلى مجلس التعاون الخليجي	الواردات من مجلس التعاون الخليجي	الميزان التجاري مليار ريال
١٩٩٩	17.44	99.34	-81.90
٢٠٠٠	25.68	119.58	-93.90
٢٠٠١	28.16	141.14	-112.98
٢٠٠٢	62.87	203.34	-140.47
٢٠٠٣	75.81	243.86	-168.05
٢٠٠٤	49.95	245.09	-195.14
٢٠٠٥	90.37	343.39	-253.02
٢٠٠٦	133.71	418.13	-284.42
٢٠٠٧	150.92	626.33	-475.41
٢٠٠٨	230.77	911.7	-680.93
٢٠٠٩	149.46	586.49	-437.03
٢٠١٠	204.75	712.73	-507.98
٢٠١١	161.78	669.01	-507.23
٢٠١٢	95.87	658.91	-563.04
٢٠١٣	242.18	1083.97	-841.79
٢٠١٤	139.47	578.97	-439.50
المتوسط	116.20	477.6	-361.42

تشير بيانات التجارة الخارجية الواردة في الجدول (٤) إلى أن حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي تفوق بكثير حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. حيث أن الميزان التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي يشير إلى اختلال الميزان لصالح اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

[٤]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

٢- واقع الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

أن قيمة الصادرات اليمنية إلى دول الخليج انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (١٣.٥) مليار ريال يمني عام ١٩٩٩، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٣٣٤) مليار ريال يمني عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (١٣٥.٣) مليار ريال يمني خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

وتستحوذ ثلاث دول رئيسة على حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت، بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لصادرات الجمهورية اليمنية لتلك الدول نحو (١٠٦.٧) مليار ريال خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، أي ما نسبته (٩٤%) في المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي؛ الأمر الذي قد يتضح معه تركز حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول(٤) الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٥]

" مليار ريال يمني "

السنة	إجمالي الصادرات اليمنية	إجمالي الصادرات إلى دول الخليج	معامل عدم الاستقرار	% من إجمالي الناتج	% من إجمالي الصادرات	الإمارات		السعودية		الكويت	
						القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
١٩٩٩	380	13.46	64.8	1.13	3.54	2.7	15.4	6.7	38.2	7.9	45.2
٢٠٠٠	660	23.92	53.2	1.53	3.62	6.0	23.4	7.7	30.2	11.5	44.7
٢٠٠١	569	20.05	68.7	1.06	3.52	3.3	11.9	11.4	40.7	10.8	38.4
٢٠٠٢	586	62.01	19.5	2.88	10.58	15.6	24.8	16.4	26.1	25.2	40.1
٢٠٠٣	684	90.13	0.2	3.62	13.18	31.0	40.9	16.7	22.0	26.8	35.4
٢٠٠٤	754	52.25	49.2	1.81	6.93	20.1	40.2	17.8	35.7	11.0	22.0
٢٠٠٥	1075	106.61	8.0	2.92	9.92	40.8	45.1	24.5	27.1	22.4	24.8
٢٠٠٦	1316	177.44	37.7	3.95	13.48	69.5	52.0	25.8	19.3	31.6	23.6
٢٠٠٧	1257	218.02	53.8	4.27	17.34	95.0	62.9	27.9	18.5	25.4	16.8
٢٠٠٨	1519	333.96	115.8	5.50	21.99	144.9	62.8	41.7	18.1	39.3	17.0
٢٠٠٩	1270	198.36	18.3	3.44	15.62	87.4	58.5	38.5	25.8	20.0	13.4
٢٠١٠	1458	272.11	50.6	4.01	18.66	126.1	61.6	58.7	28.7	16.0	7.8
٢٠١١	1524	137.67	28.9	2.07	9.03	62.1	38.4	86.2	53.3	4.5	2.8
٢٠١٢	1515	58.71	71.6	0.85	3.88	25.4	26.5	62.6	65.3	0.9	0.9
٢٠١٣	1565	261.2	19.0	3.50	16.69	75.6	31.2	56.6	23.4	27.0	11.1
٢٠١٤	1419	139.47	40.0	1.94	9.83	21.6	15.5	89.6	64.2	10.9	7.8
المتوسط	1096.9	135.4	43.71	2.78	11.11	51.7	38.2	36.8	33.5	18.2	22.0

يتضح من جدول (٤) أن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لأجمالي الناتج المحلي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي

[٥]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

(٠.٩%) عام ٢٠١٢م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٥.٥%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٢.٨%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، الأمر الذي قد يتضح معه ضعف مستوى الصادرات اليمنية إلى إجمالي الناتج المحلي.

يتضح من جدول (٤) أن الأهمية النسبية لقيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لأجمالي قيمة الصادرات اليمنية انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٣.٥%) عام ٢٠٠١م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٢٢%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (١١.١%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، الأمر الذي قد يتضح معه أهمية الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لأجمالي قيمة الصادرات اليمنية.

ويتضح من جدول (٤) أن أكثر الأعوام استقرارًا في حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي كانت ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، حيث قدر معامل عدم الاستقرار حوالي (٠.٢)،(٨)، على الترتيب، في حين قدر معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (٤٧.٧).

جدول (٥): الاتجاه الزمني العام لتطور الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٦].

الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
الخطية	Yt = 25.235+12.95 Xt	0.38	2.96	8.8
نصف اللوغاريتمية	LnYt=3.26+ 0.152 Xt	0.54	4	16.3
معامل عدم الاستقرار	Yt =45.74-0.24 Xt	0.002	0.147	0.02

يتبين من جدول (٥) أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتضح وجود تزايد سنوي لتلك القيمة بلغ حوالي (٠.١٥%) من المتوسط والذي بلغ حوالي (١٣٥.٣) مليار ريال كمتوسط للفترة المعنية.

من استعراض جدول (٥) يتبين وجود تناقص سنوي لمعامل عدم الاستقرار (الاتجاه إلى الاستقرار) لحجم قيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي (٢٤%) لم تثبيت معنويته.

٣- واقع الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي

أن قيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٩٩.٣) مليار ريال يمني عام ١٩٩٩م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي

[٦]- المصدر: حسبت وجمعت من كتاب الإحصاء أعداد متفرقة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 17.

(١٠٨٣.٩) مليار ريال يمني عام ٢٠١٣، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٤٧٧.٦) مليار ريال يمني خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

وتستحوذ ثلاث دول رئيسة على حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت، بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لواردات تلك الدول إلى الجمهورية اليمنية حوالي (٥٣٣.١) مليار ريال خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، أي ما نسبته (٩٣%) في المتوسط إلى دول مجلس التعاون الخليجي. الأمر الذي قد يتضح معه تركز حجم الصادرات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول(٦) الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٧]
"مليار ريال يمني"

السنة	إجمالي الواردات اليمنية	إجمالي الواردات من دول الخليج	معامل عدم الاستقرار	% من إجمالي الناتج المحلي	% من إجمالي الواردات	الإمارات		السعودية		الكويت	
						القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية	القيمة	الأهمية
١٩٩٩	313	99.34	32.8	8.3	31.7	38.0	38.2	36.4	36.7	17.8	18.0
٢٠٠٠	376	119.58	7	7.7	31.8	37.4	31.3	51.7	43.3	17.6	14.7
٢٠٠١	416	141.14	22.5	7.4	33.9	51.9	36.8	51.6	36.6	21.6	15.3
٢٠٠٢	513	203.34	13.8	9.5	39.6	84.7	41.7	61.9	30.4	36.5	17.9
٢٠٠٣	674	243.86	15.8	9.8	36.2	95.1	39.0	75.0	30.8	53.0	21.7
٢٠٠٤	737	245.09	28.6	8.5	33.3	122.8	50.1	64.6	26.4	45.6	18.6
٢٠٠٥	1030	343.39	13.5	9.4	33.3	175.9	51.2	91.8	26.7	61.3	17.8
٢٠٠٦	1197	418.13	7.2	9.3	34.9	227.5	54.4	105.7	25.3	69.9	16.7
٢٠٠٧	1694	626.33	24.2	12.3	37.0	365.9	58.4	139.3	22.2	84.6	13.5
٢٠٠٨	2088	911.70	63.3	15.0	43.7	603.4	66.2	140.0	15.4	133.9	14.7
٢٠٠٩	1862	586.49	4.2	10.2	31.5	321.1	54.8	138.7	23.7	84.3	14.4
٢٠١٠	2095	712.73	7.1	10.5	34.0	399.8	56.1	173.8	24.4	82.3	11.5
٢٠١١	2037	669.01	7	10.1	32.8	323.7	48.4	212.6	31.8	85.7	12.8
٢٠١٢	2421	658.91	14.8	9.6	27.2	342.0	51.9	185.9	28.2	74.6	11.3
٢٠١٣	2888	1083.97	31.1	14.5	37.5	643.5	59.4	247.3	22.8	136.0	12.5
٢٠١٤	3174	578.97	34.2	8.1	18.2	286.4	49.5	244.0	42.1	2.7	0.5
المتوسط	1469.7	477.6	20.4	10.0	33.6	257.4	49.2	126.3	29.2	63.0	14.5

يتضح من جدول (٦) أن الأهمية النسبية لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لأجمالي الناتج المحلي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٧.٤%) عام ٢٠٠١م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (١٥%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (١٠%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

يتضح من جدول (٦) أن الأهمية النسبية لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لأجمالي قيمة الواردات اليمنية انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي

[٧]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

(٢٧%) عام ٢٠١٢م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٤٤%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٣٤%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، الأمر الذي قد يتضح معه ضعف أهمية الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتضح من جدول (٦) أن أكثر الأعوام استقرارًا في حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي كانت ٢٠٠٠م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، حيث قدر معامل عدم الاستقرار بحوالي (٧)، (٧.٢)، (٤.٢)، (٧.١)، (٧) على الترتيب، في حين قدر معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (٢٠.٤).

جدول (٧): الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الواردات اليمنية من السعودية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٨].

الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
الخطية	**Yt = 21.12+53.706 Xt**	**0.75**	**6.4**	**41.1**
نصف اللوغاريتمية	**LnYt=4.72+ 0.144 Xt**	**0.84**	**8.5**	**72.74**
معامل عدم الاستقرار	**Yt = 18.29+0.25 Xt**	**0.006**	**0.29**	**0.87**

يتضح من جدول (٧) أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية في تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يتضح وجود تزايد سنوي لتلك القيمة بلغ حوالي (٠.١٤%) من المتوسط والذي بلغ حوالي (٤٧٧.٦) مليار ريال للفترة المعنية.

يتبين من جدول (٧) وجود تناقص سنوي لمعامل عدم الاستقرار (الاتجاه الى الاستقرار) لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي (٢٥%) لم تثبيت معنويته.

٤- الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي:

أن هذه النسبة تُعد مؤشر على قدرة الدولة لتمويل وارداتها من عائدات الصادرات الخاصة بها، كما تعد هذه النسبة مؤشرًا أيضًا لاتجاه التبادل التجاري نحو التحسن أو التدهور، فكما هو شائع في المجال الاقتصادي بأنه إذا كانت نسبة الصادرات إلى الواردات تصل إلى (٢٠٠%) فأكثر دل ذلك على تحسن جانب التبادل التجاري لصالح الدولة المصدرة وبالعكس إذا كانت هذه النسبة أقل من (٢٠٠%) دل ذلك على تدهور التبادل التجاري بالنسبة للدولة المصدرة.

[٨]- المصدر: حسبت وجمعت من كتاب الإحصاء أعداد متفرقة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 17.

جدول (٨) تطور تغطية الصادرات للواردات بين الجمهورية اليمنية والسعودية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[٩]
"مليار ريال يمني "

النسبة	قيمة الصادرات اليمنية للخليج	قيمة الواردات من الخليج لليمن	أهمية الصادرات للواردات		أهمية الواردات للصادرات	
			النسبة	معدل نمو	النسبة	معدل نمو
١٩٩٩	17.4	99.34	17.5		570.9	
٢٠٠٠	25.7	119.58	21.5	22.7	465.3	-18.5
٢٠٠١	28.2	141.14	20.0	-7.0	500.5	7.6
٢٠٠٢	62.9	203.34	30.9	54.8	323.3	-35.4
٢٠٠٣	75.8	243.86	31.1	0.5	321.7	-0.5
٢٠٠٤	50.0	245.09	20.4	-34.4	490.2	52.4
٢٠٠٥	90.4	343.39	26.3	29.0	379.9	-22.5
٢٠٠٦	133.7	418.13	32.0	21.5	312.7	-17.7
٢٠٠٧	150.9	626.33	24.1	-24.7	415.1	32.7
٢٠٠٨	230.8	911.7	25.3	5.1	395.0	-4.8
٢٠٠٩	149.5	586.49	25.5	0.7	392.3	-0.7
٢٠١٠	204.8	712.73	28.7	12.7	348.0	-11.3
٢٠١١	161.8	669.01	24.2	-15.8	413.5	18.8
٢٠١٢	95.9	658.91	14.6	-39.8	687.1	66.2
٢٠١٣	242.2	1084	22.3	53.5	447.6	-34.9
٢٠١٤	139.5	578.97	24.1	7.8	415.0	-7.3
المتوسط	116.2	477.63	24.73	5.78	429.9	1.61

وفي حالة الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي فلا يزال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات في حالة تبعد كثيرًا عن مستوى المعيار المذكور، حيث يتضح من الجدول (٨) أن الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (14.6%) عام ٢٠١٢م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٣١.١%) عام ٢٠٠٣م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٢٤.٧%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، بمعدل نمو بلغ حوالي (٥.٨%) في المتوسط للفترة المعنية، الأمر الذي يُشير إلى حالة من التدهور في التبادل التجاري لليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي.

على الصعيد الأخر يتضح من الجدول (٨) أن الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الجمهورية اليمنية إلى تلك الدول انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٣١٢.٧%) عام ٢٠٠٣م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (٦٨٧.١%) عام ٢٠١٣م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (٤٢٩.٩%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، بمعدل نمو بلغ (١.٦%) في المتوسط للفترة المعنية، الأمر الذي يؤكد بأن ميزان التجارة

[٩]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

الخارجية اليمني مع دول مجلس التعاون يعاني من اختلال كبير في هذا الجانب وبحاجه لمعالجة مشتركة بين الجمهورية اليمنية ودول المجلس.

جدول(٩) الاتجاه الزمني العام لتطور الأهمية النسبية للصادرات إلى الواردات اليمنية من دول الخليج للفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[١٠]

الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
الخطية	Yt =24.44-0.018 Xt	0.00	٧.٩	0.04
نصف اللوغاريتمية	LnYt= 3.17-0.000Xt	0.00	0.03	0.001

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطو الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي يتضح عدم معنوية الصورتين الخطية نصف اللوغاريتمية.

ثالثًا: تطور درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على السوق الخليجية:

وتعكس درجة الانكشاف الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية في اقتصاد الدولة، إي مدى اعتماد اقتصاد الدولة على العالم الخارجي من حيث ما يصل للسوق المحلي من الواردات وما يباع من المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، وتمثل درجة الانكشاف الاقتصادي –النسبة المئوية لإجمالي التجارة الخارجية (صادرات+ واردات) إلى إجمالي الناتج المحلي.

وفي الوقت الراهن مع بروز اتجاه العالم ليكون سوقًا واحدة، فإن المنظمات الدولية تعتبر هذه النسبة مؤشرًا على مدى اندماج الاقتصاد المحلي مع الاقتصاد العالمي. ونحن هنا بناء على ذلك نحاول معرفة مدى اندماج الاقتصاد اليمني مع الاقتصاد الخليجي وذلك من خلال عرض بيانات الجدول (١٠).

جدول (١٠) تطور درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على الأسواق الخليجية خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[١١]
مليار ريال يمني

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون	الانكشاف الاقتصادي	معامل عدم الاستقرار
١٩٩٩	1189.8	117	9.8	6.6
٢٠٠٠	1561	145	9.3	13.5
٢٠٠١	1895.9	169	8.9	19.2
٢٠٠٢	2150.9	266	12.4	10.0
٢٠٠٣	2486.7	320	12.9	11.8
٢٠٠٤	2885.6	295	10.2	13.5
٢٠٠٥	3646.6	434	11.9	1.3
٢٠٠٦	4495.2	552	12.3	0.1

[١٠]- المصدر: حسبت وجمعت من كتاب الإحصاء أعداد متفرقة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 17.

[١١]- المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء- كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة.

٢٠٠٧	5099.9	777	15.2	20.8
٢٠٠٨	6072.3	1142	18.8	46.4
٢٠٠٩	5772.9	736	12.7	3.1
٢٠١٠	6786.8	917	13.5	1.0
٢٠١١	6644.7	831	12.5	8.2
٢٠١٢	6875.3	755	11.0	20.8
٢٠١٣	7452.7	1326	17.8	25.8
٢٠١٤	7177.2	718	10.0	30.6
المتوسط	4512.1	593.8	12.5	-0.1

يتضح من جدول (١٠) أن درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي انحصرت ما بين الحد الأدنى والذي قدر بحوالي (٨.٩%) عام ٢٠٠١م، والحد الأقصى والذي قدر بحوالي (١٨.٨%) عام ٢٠٠٨م، وبمتوسط عام بلغ حوالي (١٥.٥%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

ويتضح من جدول (١٠) أن أكثر الأعوام استقرارًا في درجة الانكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي كانت ١٩٩٩م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م حيث قدر معامل عدم الاستقرار حوالي (٦.٦)، (١٠)، (١.٣)، (٠.١)، (٨.٢) على الترتيب، في حين قدر معامل عدم الاستقرار لمتوسط الفترة بحوالي (٠.١).

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور انكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي يتضح أفضلية الصورة نصف اللوغاريتمية على الصورة الخطية.

جدول (١١): الاتجاه الزمني العام لتطور انكشاف الاقتصاد اليمني على دول الخليج خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤)[١٢].

الصورة	المعادلة	R2	T- test	F-test
الخطية	Yt =10.23+0.261 Xt	0.19	1.8	3.33
نصف اللوغاريتمية	LnYt=2.32+ 0.021 Xt	0.21	1.9	3.7
معامل عدم الاستقرار	Yt =7.679+0.808 Xt	0.09	1.21	1.5

كما يتضح من الجدول (١١) أن مؤشر انكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي يتجه نحو النمو حيث تشير معادلة الاتجاه الزمني إلى وجود تزايد سنوي لتلك النسبة بلغت حوالي (١٢%) من المتوسط خلال الفترة المعنية.

[١٢] - المصدر: حسبت وجمعت من كتاب الإحصاء أعداد متفرقة، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي spss 17.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج

من خلال استعراض الوضع الراهن للتجارة الخارجية والتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأثره على الميزان التجاري اليمني ودراسة التطور الزمني لمؤشرات التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م. وكذلك دراسة الأهمية النسبية للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وحسب كل دول المجلس، ويمكن إيجاز أهم النتائج التي خرج بها البحث بما يلي:

١- تبين أن المتوسط السنوي للتبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون الخليجي بلغ حوالي (٥٩٤) مليار ريال خلال الفترة المعنية، بأهمية نسبية تصل إلى (٢٢%) في المتوسط من إجمالي التبادل الكلي لليمن وكانت أكثر الأعوام استقرارًا في حجم التبادل ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١١م.

٢- تركز حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي في دولتين رئيسيتين هما دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية، وذلك بما نسبته (٧٧%) من حجم التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي. وباقي النسبة (٣٣%) لباقي دول مجلس التعاون.

٣- احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة مركز الصدارة من بين دول مجلس التعاون الخليجي في الأهمية النسبية للتبادل التجاري بينها وبين اليمن، [أهمية نسبية تبلغ حوالي (٤٧%) كمتوسط للفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، تليها المملكة العربية السعودية حيث بلغت الأهمية النسبية حوالي (٣٠%)، وباقي النسبة (٣٣%) لباقي دول مجلس التعاون الكويت وعمان والبحرين وقطر.

٤- حقق الميزان التجاري اليمني مع دول مجلس التعاون الخليجي عجز دائم ومستمر بلغ في المتوسط حوالي (٣٦١.٤) مليار ريال يمني سنويًا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠١٤م).

٥- بلغت قيمة الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (١٣٥.٣) مليار ريال يمني في المتوسط، بأهمية نسبية لأجمالي الناتج المحلي تبلغ حوالي (٢.٨%) وأهمية نسبية بالنسبة لأجمالي قيمة الصادرات اليمنية تبلغ حوالي (١١.١%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، وكانت أكثر الأعوام استقرارًا للصادرات من دول المجلس ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م.

٦- بلغت المتوسط السنوي لقيمة الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي حوالي (٤٧٧.٦) مليار ريال يمني خلال الفترة المعنية. بأهمية نسبية لأجمالي الناتج المحلي تبلغ حوالي

(١٠%) وأهمية نسبية بالنسبة لأجمالي قيمة الواردات اليمنية تبلغ حوالي (٣٤%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، وكانت أكثر الأعوام استقرارًا للواردات من دول المجلس ٢٠٠٠م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م.

٧- استحوذت ثلاث دول رئيسة على حجم الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت، بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لصادرات الجمهورية اليمنية لتلك الدول (٩٤%) من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وفي المقابل استحوذت الدول الثلاث السابقة على حجم الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي هي دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت، بحيث وصل متوسط الأهمية النسبية لواردات تلك الدول إلى الجمهورية اليمنية حوالي (٩٣%) من إجمالي الواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي.

٨- لا يزال مؤشر نسبة الصادرات إلى الواردات في حالة ضعيف نسبيا، حيث أن الأهمية النسبية للصادرات اليمنية إلى الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي بلغت حوالي (٢٤.٧%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، بينما بلغت الأهمية النسبية للواردات اليمنية من دول مجلس التعاون الخليجي إلى صادرات الجمهورية اليمنية إلى تلك الدول حوالي (٤٢٩.٩%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م.

٩- تتجه درجة انكشاف الاقتصاد اليمني على أسوق دول مجلس التعاون الخليجي نحو التزايد، كما بلغت درجة ذلك الانكشاف في المتوسط حوالي (١٥.٥%) خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠١٤م، هذا وكانت أكثر الأعوام استقرارًا في درجة الانكشاف الاقتصاد اليمني على دول مجلس التعاون الخليجي كانت ١٩٩٩م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م.

ثانيًا: التوصيات

توصي الدراسة بالآتي:

١- التسريع باتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بزيادة مستوى التبادل التجاري بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي ومواجهة المعوقات التي تحول دون تعميق تلك العلاقات.

٢- العمل على تعزيز دور الصادرات اليمنية وتنميتها بما يعزز دور الميزان التجاري في الاقتصاد اليمني.

٣- العمل على اتخاذ سياسات اقتصادية يتم من خلالها تشجيع الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة لتخفيف العجز في الميزان التجاري اليمني.

٤- تحقيق التكامل الاقتصادي بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي فالعمل على تحقيق التكامل المطلوب يعني تعزيز الموقف الاقتصادي لدول الجزيرة والخليج لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية وفتح أفاق جديدة لتنوع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول باعتبارها تعاني من ضعف في التنوع الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

١. الصندوق السعودي للتنمية، **التقرير السنوي**. أعداد لسنوات متفرقة.

٢. الملصي، نعمان محمد (٢٠٠٣). **ورقة عمل مقدمة إلى منتدى رجال الأعمال اليمنيين والسعوديين المنعقد في صنعاء، خلال الفترة (١٧-٢١ مايو ٢٠٠٣)**. المجلس الأعلى لتنمية الصادرات، صنعاء.

٣. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (٢٠٠٥). "**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**". الدار الجامعية، ط (٣)، الإسكندرية.

٤. قحطان، محمد علي (٢٠٠٩). **قطاع التجارة الخارجية في اليمن**. دراسات يمنية، العدد (٧٦).

٥. مركز تنمية الصادرات السعودية (٢٠٠٥). **تقرير اقتصادي حول العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية**. مجلس الغرف التجارية والصناعية بالسعودية.

٦. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (أعداد لسنوات متفرقة) "**كتاب الإحصاء السنوي**". الجهاز المركزي للإحصاء، صنعاء.

٧. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، "**الإطار العام لرؤية الجمهورية اليمنية الإستراتيجية ٢٠٢٥**". صنعاء- الجمهورية اليمنية،(ب. ت).

٨. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٥). **التقرير الاقتصادي السنوي لعام ٢٠٠٤**، صنعاء.

٩. وزارة المالية (أعداد لسنوات متفرقة)، **قطاع التخطيط والإحصاء**. نشرة إحصائية مالية الحكومة.

١٠. يونس، إبراهيم بسام (٢٠٠٢). "**الاقتصاد القياسي**". دار عزة للنشر، الخرطوم.

11. Gujarati Damodar. N, (2003)"Basic Econometrics", Fourth Edition McGraw-Hill, New York.